رُؤية تَمَّام حَسان لأَنوَاع الكَلِمَات العَرَبِيَّة

Tamam Hassan's vision of the types of Arabic words

معمري زينب[1،*]، بشير بديار[2]

[1] جامعةالأغواط . z.maamri@lagh-univ.dz

[2] ، جامعة الأغواط. hamoudati62@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2021/04/26 **تاريخ المراجعة**: 2021/08/17 **تاريخ النشر**: 2021/09/30

ملخص:

نتناول في هذه الورقة البحثية رأي تمام حسان في تقسيم الكلمات العربية، ومنهجه وخلفياته في تقسيمه للكلمات، فقد اعتمد أسسا جديدة في تقسيمه ، باعتماده النظر في المبنى والمعنى معا في التفريق بين الأقسام، وزعم أن النحاة الأولين لم يراعوا هذه الأسس في تقسيمهم، ونقد تقسيمهم الثلاثي الذي رأى فيه قصورا وأنه لا يستوعب كل الكلمات العربية، فخلص إلى تقسيمه الجديد؛ ورأى أن أقسام الكلمة العربية سبعة: اسم وفعل وصفة وضمير وأداة وظرف وخالفة. وهي الأقسام التي ارتضاها تمام حسان بديلا عن التقسيم القديم، ويرى في تقسيمه أنه مستوعب لكل الكلمات العربية.

الكلمات المفتاحية: تمام حسان،منهجه ، التقسيم الثلاثي للكلم، التقسيم السباعي للكلم، المبنى ، المعنى.

Abstract:

This study tackles with the Tammam Hassan's perspective for classifying Arabic words, his approach and backgrounds in his classification of words. Thus, Tammam Hassan adopts new principles based on the structure and meaning together for differentiating between sections of words. Because of this, he claims that the first grammarians did not observe these principles in their classifications, and then he criticized their triple division. He views that it contains deficiencies and did not cover all the Arabic words. Therefore, He suggests a new division, which includes seven parts: noun, verb, adjective, pronoun, tool, adverb and succession. In sum, Tamam Hassan argures that these parts are an alternative for the old division. Hence, this division includes all the Arabic words.

***Key words**: Tamam Hassan, His method, Triple division of the word, Seven division of the word, the building, the meaning*

* المؤلف المراسل.

تقديم: من المجددين المحدثين نذكر: مهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وتمام حسان وهؤلاء الثلاثة كانت لديهم آراء في تقسيم الكلم ومحاولات في وضع تقسيم جديد لاعتراضهم على التقسيم الثلاثي فمهدي المخزومي قسم الكلم إلى فعل واسم وأداة وكنايات، أما إبراهيم أنيس فقسمه إلى اسم وفعل وضمير وأداة، و تمام حسان اشتهر بتقسيمه السباعي للكلم.

ويُعَد تمام حسان من المفكرين المعاصرين، ورائدًا من رواد اللغة العربية، عاصر النظريات والاتجاهات الحديثة، وتتلمذ على أشهر رموزها مؤسس المدرسة السياقية فيرث، متأثرا به كثيرا، ويظهر ذلك جليا في كتاباته من خلال اهتمامه بالمعنى، وهكذا بنى تمام حسان رؤية جديدة في تقسيم الكلم العربي تخالف تقسيم النحاة القدماء، فبيَّن قصور التقسيم القديم، وقدَّم البديل لذلك التقسيم، وخلص إلى التقسيم السباعي، معتمدا في تقسيمه أسسا لم يراعها النحاة القدماء حسب قوله، فقام تقسيمه على أساس من المبنى والمعنى معا في التفريق بين الأقسام. ستوضحه الصفحات القادمة من البحث.

أولا: نظرة النحاة في تقسيم الكلم:

اشتهر عند النحاة إن لم نقل كلهم فجُلهم تقسيمهم الثلاثي للكلم حيث "يكاد يجمع النحاة القدماء بصريين وكوفيين على أن الكلم العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، جاء ذلك على لسان : سيبويه والكسائي والفراء والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي والفارسي والرمان وابن فارس والبطليوسي والزمخشري وابن الأنباري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك والرَّضي وابن هشام وابن الصائغ والسيوطي."[1]

وأول ما ابتدأ به سيبويه كتابه تقسيمه للكلم في باب "هذا باب علم ما الكلم من العربية"، وقسم الكلم إلى ثلاثة في قوله: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم : رجل وفرس[وحائط]، وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم ينقطع[2]، وتبعه في هذا التقسيم كثير مِن مَن جاء بعده فالمبرد عنده "الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام-عربيا كان أو أعجميا- من هذه الثلاثة[3]، وابن يعيش أيضا تقسيمه ثلاثي ويقول: "اعلم أن الأصل على ثلاثة أضرب أسماء وأفعال وحروف"[4]. ويذهب ابن الحاجب في كتابه بالقول أن "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي اسم وفعل وحرف لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا"[5] ويذكر ابن مالك تقسيمه للكلم في ألفيته فكان ثلاثيا(واسم وفعل ثم حرف الكلم) ؛ ثم يميز كل قسم عن الآخر على التفصيل الذي أورده في ألفيته[6] واضطربوا في تحديدهم للأقسام فأحيانا يستندون في تحديد علاماتها إلى الشكل وحينا آخر يستندون إلى المعنى. ومن القدماء من رفض القسمة الثلاثية لعدم اقتناعه بها وهو ابن صابر النحوي فأضاف قسما رابعا للأقسام الثلاثية وهو اسم الفعل والذي سمَّاه (الخالفة).[7] وفي مطلع السبعينيات يصدع تمام حسان بمنهج لساني أعاد من خلاله صياغة النحو العربي، دارسا النحو باعتبار المبنى والمعنى، جاعلا المعنى غاية الدرس اللغوي. فتمام حسان من الباحثين اللغويين المحدثين الذين اجتهدوا في دراسة النحو، وكانت له آراء مهمة على هذا الصعيد، فكان أول من أعاد النظر في تقسيم الكلم العربي، حيث رفض التقسيم الثلاثي الذي وضعه النحاة (اسم وفعل وحرف)، معللا رفضه بأنهم لم يذكروا أسس التقسيم الذي وضعوه يقول: "ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف" [8] ووضح أنه يمكن نقد هذا التقسيم في نظر الدراسات اللغوية الحديثة مع الاعتماد على أسس علمية لنحصل على تقسيم جديد.[9] وقراءة تمام حسان الجديدة لتقسيم الكلم تعتبر أجرأ محاولة قام بها باعتماد منهج وأسس في إعادة صياغته للتقسيم تراعي المبنى والمعنى معا.

ثانيا: منهج تمام حسان:

إن المتتبع لأبحاث تمام حسان وآرائه يجده قد نحا منحى وصفيا، ويبدو أن تأثره بالنظرية السياقية لفيرث أسبغت على عمله جانبا من المنحى الوظيفي، وهكذا يكون قد جمع بين الوصفية والوظيفية، ووصف النحو العربي من منظورهما.ويمكن تسمية هذا المنهج بالوصفي الوظيفي[10]

وهذا المنهج اتبعه (جعفر دك الباب) أيضا، إلا أن الفرق بينهما "أن تمام حسان قد تناول النحو العربي تناولا وصفيا بعيدا عن التعليل والتقدير، كما أنه في الوقت نفسه أخذ بفكرة: اجتماعية اللغة وذلك يستلزم أن يكون للكلام وظيفة واستخدام، وبذلك يكون منهجه وصفيا من ناحية، ووظيفيا من ناحية أخرى. أما جعفر دك البا فقد أسس تحليله للجملة على أساس المنهج الوصفي الوظيفي الذي يستطيع الربط بين دراسة بنية الجملة ووظيفتها التي يحددها الموقف الكلامي، وهو يذكر ذلك صراحة في معرض حديثه عن نظرية الإمام الجرجاني"[11] فالمنهج الذي اتبعه تمام حسان ليس وصفيا خالصا ولا وظيفيا خالصا، إنما هو جمع بين الوصفية والوظيفية، أو يمكن القول إنها كانت بداية وصفية لوصف النحو العربي بهدف إلقاء ضوء على التراث اللغوي، ثم تطورت إلى وظيفية تولي أهمية بالغة للمعنى. ويتضح منهجه جليا من خلال نموذج "اللغة العربية معناها ومبناها" . وهذا لأنه نهل من المنهج الوصفي البنوي عند دي سوسير, وتأثره بفيرث فجعل الغاية في كتابه "إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة "[12]، فأما الجانب الوظيفي يظهر في أنه جعل موضوع الكتاب الأخص هو المعنى, لأن المؤلف يرى أن كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ,وقد تأثر فيه بسياق الحال "context of situation" لدى "فيرث"وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللغوي موازيا, وأطلق عليه (المقال)[13]، ويبدو أن تمام حسان في دراسته للغة لم يتبع منهجا واحدا حتى وإن صرح في قوله السابق الذكر أنه يتبع المنهج الوصفي في قراءته للتراث العربي,فدراسته يغلب عليها تأثره بفيرث ,بهذا يمكن القول إن تمام حسان في دراسته اتبع منهجا "وصفيا وظيفيا".

ثالثا: جمعه بين المبنى والمعنى واحتفاؤه بالمعنى:

إن تمام حسان في دعوته يركز على الشكل والوظيفة، وتأثر تمام حسان بالمنهج الوصفي السياقي جعله أمام وصفية تُولي عناية بالغة للمعنى. ويبرُز المنهج الوصفي السياقي أو كما سمَّاه الوظيفي من خلال تطبيقه على اللغة العربية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي أراد من خلال فصوله وصف اللغة العربية من كل مستوياتها، قائلا "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا كاشفا عن التراث اللغوي العربي كله، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"[14]

بهذا أعاد وصف اللغة العربية من خلال إشكالية المبنى والمعنى التي حكمت الدراسة اللغوية ابتداء من عبد القاهر الجرجاني فهي أساس فكرة عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز الذي شرح فيه نظريته في النظم، وفكرة النظم تقوم على تفاضل الألفاظ في ملاءمة معانيها للمعاني التي تليها في السياق الذي وردت فيه. فتكون بهذا قد نضجت على يده قضية اللفظ والمعنى من خلال النظم. التي تنظر إلى العلاقة التي تنشأ بين اللفظ والمعنى من وجهة لغوية دقيقة نتيجة التحامها وشدة ارتباطها ثم جمع بين اللفظ والمعنى، وسوى بين خصائصهما، ورأى اللفظ جسدا والمعنى روحا، وهو بهذا ينفي فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى التي شغلت فكر بعض الدارسين قبله [15] ومن أبرز ما قام به تمام حسان هو إعادة وصفه للغة، بأن اللغة نظام وأن هذا النظام يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من المباني (وحدات تنظيمية) المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة العلاقات التي تربط بينهما ربطا إيجابيا، والقيم الخلافية (الفروق) التي تربط سلبا بين أفراد كل من مجموعة المباني، وذلك بإيجاد المقابلات ذوات الفائدة.[16] أي إن لكل مبنى معنى وبينهما علاقة وظائفية.

ويبدو من مؤلفات تمام حسان وآرائه خاصة في كتابه "اللغة العربية معناها مبناها" أنه ينتصر للمعنى فهو يبني دراسته للغة على المعنى وليس على الشكل، وانتصاره هذا لا يعني أنه يهمل المبنى ويرفضه رفضا تاما، بل إنه جعل للغة مباني ومعاني، وهذا ما نستشفه من عنوان كتابه سالف الذكر، لكن المباني من حيث هي دالة على معاني، "فليس المبنى عنده إلاَّ الشكل الذي يظهر عليه المعنى، فإنك من تقديمه لكتابه تراه وليس المبنى عنده إلا الشكل الذي يظهر عليه المعنى وليست دراسته إلاَّ السبيل إليه، فإن عقد المؤلّف له فصلا أو حبَّر فقرة فيه وصفحة فليس ذلك إلا لبيان ما يحتمله من معنى وما يجعله مغايرا لغيره من

المباني في دلالته عليه" [17]، وهكذا ركز على المعنى في دراسته ويظهر ذلك في قوله: "فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية-لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم- لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[18] فأكد على أهمية المعنى وضرورته في كل دراسة لغوية.

رابعا: احتفاؤه بالمعنى:

لقد ذكر في مقدمة كتابه بحثا في آراء العلوم الإنسانية في المعنى، ويصف الدراسات اللغوية العربية بأنها دراسات تتجه إلى المبنى دون المعنى "من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء ، وهذا راجع لأسباب وظروف نشأة الدراسات اللغوية، التي حددت مسار ومنهج الدراسات بسبب شيوع اللحن ومحاولة علاج هذه الظاهرة، وضبط اللغة، وإن دراسة النحو كانت تُعنى بدراسة مكونات التركيب لا التركيب نفسه، فتهتم بمعاني الأبواب لا بالأساليب، أي كانت دراسة تحليلية لهذا لم يعطوا عناية كافية للجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها.[19]

وإنَّ ذكر تمام حسان وسرده للآراء المختلفة لما جاء به علماؤنا الأجلاء نحويين وبلاغيين وأصوليين، وعرضه لتلك الآراء العربية في مقدمة كتابه ونقده لهم، إلا لغرض أخذه لمصطلحين هامين قامت عليهما دراسته للمعنى، وهما (المقال والمقام) وقد أخذهما من البلاغة باعتباره أن علم المعاني قمة الدراسة النحوية "... حتى إنه ليحسُن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية وفلسفتها إن صح التعبير"[20] وهو في هذا متأثر بما جاء في دراسة الجرجاني للمعاني.

لقد تأثر تمام بالبلاغة العربية وخاصة في جانب دراستهم للمعنى الدلالي وعنايتهم به؛ فظهرت تقسيماته للمعنى تبعا لاستيعابه لما جاء في البلاغة العربية ونقده لها وقد أخذ كما ذُكر سالفا مصطلحين هامين وفكرتين تعتبران من أهم ما وصلت إليه الدراسات الحديثة، وقد أولى اهتمامه لهاتين الفكرتين وهما (المقال والمقام) ويقول في ذلك: "وإذا علمنا أنَّ علم المعاني يتناول المعنى الوظيفي وأن علم البيان يتناول المعنى المعجمي وأن علم البديع يتناول صنعة فنية لا يتحتم فيها أن تتصل بالمعنى علمنا أن البلاغة العربية لا تتناول المعنى الاجتماعي تناولا مقصودا ولكنها على الرغم من ذلك قدمت لدراسة المعنى الاجتماعي أو المعنى الدلالي كما أسميه في هذا المعنى فكرتين تعتبران اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي: وأولى هاتين الفكرتين فكرة"المقال" speech etent والثانية فكرة "المقام" context of situation"[21] ، وهو يُوضح أن الدراسات الحديثة عُنيت بدراسة المعنى، من خلال دراستهم للغة بأنها ظاهرة اجتماعيه، فكانت العناية بالجانب الاجتماعي للغة سببا في اعتبار "المقال" عنصرا واحدا من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي؛ وما يحتاجه هو أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال؛ بذلك يُفهم المعنى في إطار ثقافة المجتمع. ولقد تأثر تمام بنظرية سياق الحال لدى فيرث (context of situation) وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللغوي موازيا له وأطلق عليه (المقال).

ونتيجة لاهتمامه بالمعنى واحتفائه به قدَّم نظريته المعروفة بـ(تشقيق المعنى)، وبمقتضاها شقق المعنى إلى ثلاثة فروع: هي المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى السياقي أو الاجتماعي، وأصبح المعنى عند تمام حسان نسقا من الوظائف المكوِّنة له، ويُعرف كلَّ وظيفة بأنها "استعمال شكلٍ لغوي معين في سياق، ومعنى هذا أننا ننظر إلى المعنى باعتباره مكوناً من علاقات الماجريات والجراماطيقا (بفروعها) والمعجم والدلالة، وكلٌّ من هذه الجهات يتناول نصيبه الدراسي من هذا المركَّب بالبحث في ماجرياته المناسبة."[22]

وهكذا يبني نظريته على قاعدة "تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية ، الأول: المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء، والثاني :المعنى المعجمي للكلمة وكلاهما متعدد ومحتمل وخارج السياق وواحد فقط في السياق، والثالث: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقيه ويتصل بهما عن طريق المكامنة لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية"[23] ويحاول تمام حسان تطبيق هذا التشقيق الذي أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة على اللغة العربية، وبيان النتائج الباهرة التي توصل إليها العلماء القدماء في محاولاتهم للكشف عن

المعنى من خلال إعادة قراءته للتراث وفق المناهج الحديثة، وهو يزاوج بين ما جاء في الدراسات الحديثة وبين ماتوصَّل إليه علماء العرب القدماء حتى يخرج بنتائج مبهرة في دراسة المعنى.

وتمام حسان لم يكن متأثرا بالبلاغيين فقط وخاصة في فكرة المقام، فقد تأثر أيضا بالعالم الغربي "مالينفسكي" وهو من الذين دعوا إلى دراسة الدلالة في سياقها الاجتماعي، وإن لم يصرح بذلك تمام حسان إلا أنه في مواضع من كتابه يذكر أراء مالينفسكي وخاصة فيما يتعلق بالمقام والسياق كقوله "وهناك نوع من المقامات الاجتماعية يمكن أن نسميه مقامات اللغو الاجتماعي أو كما يسميها مالينفسكي phatic communication يتبادل الناس فيها الكلام ولكنهم لا يقصدون به أكثر من شغل الوقت وحل موقف اجتماعي لولا هذا اللغو لكان فيه حرج."[24] ومن هذا يظهر أن تمام حسان ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي بتأثره "بفيرث" الذي يجعل هو أيضا كتمام المعنى غاية الدراسة اللغوية وأن الدلالة تقف على السياق الاجتماعي، ويسمي المعنى الاجتماعي بالمعنى الدلالي (المقامي) والأخير هو نتيجة لتظافر بقية المعاني التي ذكرها في تشقيقه للمعنى أي المعنى الوظيفي والمعنى الاجتماعي. وإنَّ اتصال تمام بآراء "فيرث" وبالنظريات الحديثة، وقراءته للتراث اللغوي العربي يجعلنا أمام نظرية أخذت من النحو القديم وصفه وتحليله، ومن البلاغة اهتمامها بالنظم والتركيب، ومتبعا في عمله مبادئ أخذها من مدارس غربية أراد منها إبراز التراث العربي وما للتراث العربي من نظريات وأفكار يمكن القول عنها أنها فاقت الدراسات الحديثة إبداعا، مبتدئا دراسته بالاهتمام بالمعنى ويبني نظريته على المعنى معارضا الشكلية في الدراسة.

بعد عرض تمام حسان لآراء كل من العرب القدماء وآراء بعض العلماء الغربيين، وبيان موقفه منهم في تناول قضية المعنى والمبنى، وكيف رأى أن الدراسة يجب أن تستند على المعنى بالدرجة الأولى وأن المباني دالة على معاني، فالمبنى خادم للمعنى يتغير بتغير المعنى، يتجه تمام حسان إلى وصف نظام اللغة العربية استنادا على هذه الثنائية (مبنى معنى) التي هي أساس دراسته للعربية وخاصة في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها فيقول في وصف اللغة "فاللغة إذن منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة ... يتألف كل واحد منها من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من "العلاقات" التي تربط ربطا إيجابيا، والفروق (القيم الخلافية) التي تربط سلبيا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني."[25]

إن العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والتي ذكرها عند وصفه للغة، تكون بين مجموعة المعاني على حدة ومجموعة المباني على حدة حسب قوله. لكن ألا تكون هذه العلاقات تربط بين مجموعة المباني ومجموعة المعاني؟ رغم أنه يؤكد على العلاقة بين المبنى والمعنى وأن بينهما صلة (لأن المباني رموز المعاني ولا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام رمزي) ويُضيف أيضا في بيان الصلة التي تربطهما "والمعاني التي في هذه الأنظمة الثلاثة (الصوتي الصرفي النحوي) هي في حقيقتها وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتنبني منها هذه الأنظمة."[26]

لقد طرح تمام حسان فكرته في دراسة اللغة والتي أشار فيها بأنه يجب أن يكون موضوعها المعنى وقد أولى اهتماما كبيرا به واستند على هذا في نقده للدراسات اللغوية العربية القديمة بأنها كانت دراسة شكلية تهتم بالمبنى دون المعنى، وكانت عنايتها بالمبنى أكثر من عنايتها بالمعنى، فاتجاهها الأساسي هو المبنى، ثم أشار إلى أن دراسة المعنى جاءت مع النقد الذي وُجِّه لاحقا للدراسات اللغوية وخاصة مع عبد القاهر الجرجاني الذي وجَّه نقدا للنحاة العرب الذين أهملوا المعنى، وانساقوا وراء المبنى، فقد جعلوا المعنى من صميم الدراسات البلاغية واكتفوا هم بفكرة أن كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، لهذا يبدو تمام حسان متأثرا جدا بآراء عبد القاهر الجرجاني، ولذلك عدَّت أفكاره امتدادا لنظرية الجرجاني.

خامسا: نقده للتقسيم الثلاثي وتقديم البديل:

لقد انبهر الوصفيون العرب باللسانيات الوصفية في الغرب، والذين بفضلهم ترسخ الاتجاه الوصفي في الدراسات العربية، من خلال جهودهم ومحاولاتهم في صياغة الدراسة اللسانية العربية. وتمام حسان من الذين سعوا إلى تطبيق هذا الأنموذج اللساني(الوصفي) على اللغة العربية، مقتفيا في دراسته أثر أستاذه فيرث في المدرسة السياقية وتأثره الكبير بها. وعلى ضوء هذا قدَّم تمام حسان نقده لأقسام الكلم العربي كما قدم غيره من اللسانيين العرب المتأثرين بالاتجاه الوصفي كإبراهيم أنيس ومهدي المخزومي. وأبرز الموضوعات التي تم التطرق إليها وخاصة من الثلاثة السالف ذكرهم هو موضوع أقسام الكلم لما له من أهمية بالغة في الدراسات اللغوية والنحوية القديمة والمعاصرة وهو من الدعائم التي ينبني عليها النظام الصرفي وكذا النظام النحوي، فجُل الدراسات اللغوية بحثت في تقسيم الكلم، وفي هذا نظر الكثير من علماء العربية القدماء والمعاصرين. ولقد عالج اللغويون المحدثون قضية تقسيم الكلم بطريقة تختلف عن القدماء في تناولهم لهذه القضية، وانطلق المحدثون في تقسيمهم للكلم من نقدهم لطريقة النحاة القدماء في تقسيمهم الثلاثي (اسم وفعل وحرف) ورأوا أن هذا التقسيم ناقص وفيه اضطراب وإنه لا يستوعب كل الكلم، لأنه توجد كلمات تتداخل في الأقسام تحمل صفات من قسم وصفات من قسم آخر. وهكذا عزم اللغويون المحدثون على إيجاد بديل جديد عن التقسيم الثلاثي يستوعب كل الكلم العربي، فاقترحوا استبدال القسمة الثلاثية بتبويبات وتقسيمات أخرى بدت لهم أفضل منها، وأبرز المعاصرين "تمام حسان" الذي جاء بتقسيم جديد في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" بعد نقده للتقسيم الثلاثي واضعا منهجا جديدا في دراسته. وهنا تجدر الإشارة إلى افتراض بعض المستشرقين تأثر النحاة العرب بغيرهم من اليونان والإغريق. "وافترض بعض المستشرقين الألمان في مرحلة ما تأثر العرب بالتراث الهندي ونحو بانيني ... ولقد لقي فرض آخر رواجا كبيرا بين الباحثين ومازال يجد من يتبنَّاه ويبني عليه أبحاثه وهو يقول بتأثر النحاة العرب بالتراث الإغريقي." [27] ويُعد "إيناس قويدي" أول من أشار إشارة عامة إلى تأثر النحاة بالتراث الإغريقي،ودعَّم هذا القول "أدلبار ماركس" وذهب إلى أنَّ العرب اقتبسوا بعض مفاهيمهم النحوية الإجرائية من منطق أرسطو واستدل على ذلك من جملة ما استدل به: بالتقسيم الثلاثي للكلم: اسم وفعل وحرف. [28] لكن هل يمكن أن النحاة قد اقتبسوا من الغرب تقسيمهم للكلم، وقد كانوا موسوعيين في علمهم، وكذلك تختلف اللغة العربية في بنيتها عن اللغات الأخرى، فهل يغيب عنهم ذلك؟

والجدير بالذكر إن بعض المحدثين من الباحثين العرب حين نقدوا التقسيم الثلاثي للنحاة زعموا أنه مأخوذ من الفلسفة اليونانية عن أرسطو، فقد رأى "إبراهيم أنيس" أن القدماء اتبعوا "ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم، والكلمة، والأداة. ولما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء، شقَّ الأمر عليهم"[29] ويُعد هذا من أهم الأسباب الذي جعل تقسيم الكلم عندهم ناقصا.

وكان ردّ "عبد الرحمان الحاج صالح" على بعض القائلين بهذا التأثر مستشرقين وباحثين عرب بقوله: "والغريب المقلق أن أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه، هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، وتنكر أن يكون النحاة أخرجوا شيئا جديدا، لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية، عن إتيان مثل هذا الصنع المبتدع، وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم، وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيما أرسطو- طاليسيا محضا، ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجو من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم."[30] حتى وإن زعم البعض بتأثر النحاة العرب باليونان لكن لا نجزم بذلك فلكل لغة خصائصها التي تميزها عن غيرها ولا أظن النحاة العرب قد غفلوا عن هذا، والادعاء بأن النحو العربي فيه صبغة يونانية طاغية لأمر جلل وفيه إجحاف بحق العربية ونحاتها.

ولقد تناول تمام حسان أقسام الكلم عند طرحه للنظام الصرفي للغة العربية الفصحى، ووضح موضع أقسام الكلم من النظام الصرفي حيث وضع هذا النظام "في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه الاسمية والصفة ومعناها الوصفية والفعل ومعناه الفعلية والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح والظرف ومعناه الظرفية والأداة ومعناها معنى التعليق بها"[31] حيث تعتبر مباني التقسيم أهم الدعائم التي ينبني عليها النظام الصرفي، ولقد خصص لها تمام حسان جزءا كبيرا من كتابه اللغة العربية معناها ومبناها للحديث عنها والتفصيل في أقسام الكلم وعدَّها أساسا في اللغة لا يمكن الاستغناء عنها "ومن ثم لا يمكن لنحو ولا لكتاب في القواعد أن يستغني عن تقسيم الكلم، حتى النحو التحويلي (الذي

يعتبر بدعة العصر في أمريكا وأوروبا وفي جامعات العالم الثالث أيضا) لا يستغني عن أقسام الكلم، ويسميهاterminal strings، على الرغم من أنه يعتمد في التبويب النحوي على المكونات المباشرةimmédiate constituent للجملة وهي ما يسمى في نحو اللغة الانجليزية phrases"[32] وبهذا عدَّ أقسام الكلم من الأصول الثابتة من مجموعة أصول في اللغة لا يمكن الاستغناء عنها.

وبيَّن "تمام" تقسيمه الجديد بعد نقده للتقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة القدماء، حيث رأى أن تقسيمهم للكلم كان مبنيا على أساسين، التفريق على أساس المبنى فقط أو التفريق على أساس المعنى فقط فناقش التقسيم الثلاثي للكلم (اسم وفعل وحرف) ويقول إن النحاة "حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما "[33] وما يلاحظ في قوله هذا أنه كان منصفا حين رأى أن بعض النحاة جعلوا من المعنى أساسا للتفريق، أما البعض الآخر فجعلوا من المبنى أساسا للتفريق. وهو عنده يجب أن يكونا معا.

والتقسيم من حيث المبنى –حسب رأي تمام حسان- واضح من أبيات ابن مالك قوله: بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت، ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي و لم فعل مضارع يلي لم كيشم [34]

و تقسيم الكلم على أساس شكلي واضح من أبيات ابن مالك، حيث يُفرق بين الكلم استنادا على علامات شكلية تميز الكلم بعضه عن بعض. أما التفريق بين أقسام الكلم على اعتبار المعنى عند النحاة القدماء في قول بعضهم "الاسم ما دلَّ على مسمى والفعل ما دلَّ على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك؛ ثم رأى بعد نقده للتقسيم الثلاثي أنه ينبغي مراعاة المعنى والمبنى معا في التقسيم، وبدا له أنه أفضل طريقة ليكون التقسيم صحيحا، أما الاعتماد على المبنى فقط أو المعنى فقط فليس هو السبيل الصحيح[35] إلا أن الملاحظ في تقسيماته قد التزم بثنائية المبنى والمعنى، لكنه ركز على المعنى عند تعريفه للأقسام وهذا ما صرح به محمد صلاح الدين شريف بقوله: "فقد كان إلى التعريف بالمعنى أميل وكان التجاؤه إلى المبنى أقلّ وأندر"[36] فتعريف الاسم عنده "الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة"[37] بذلك عرف الدال (الاسم) بمدلوله الذي هو شيء واقع في التجربة، وهو تعريف معنوي، وكان ينبغي له أن يضيف معايير شكلية وسمات بنيوية تميزه عن غيره من الأقسام.[38]

ومن الأسباب التي دعت تمام حسان إلى تقديم بديل عن التقسيم الثلاثي عند القدماء، هو عند إشرافه على رسالة الماجستير التي أعدَّها مصطفى الساقي، حيث تبيَّن لهما في نهاية البحث "أن اسم الفاعل يحل محلا قلقا بين الأسماء لشبه بينه وبين الأفعال ولكنه يبدو غريبا بين الأفعال لقبوله بعض علامات الأسماء. وكان هذا الفهم الجديد هو الخطوة الأولى في مسيرة هذا التقسيم الجديد "[39] ويمكن القول أن هذه الخطوة كانت الانطلاقة الأولى للبحث عن البديل، ثم فسر هذا التداخل في تضييق اسم الفاعل أنه يرجع لعدم جمعهم بين المبنى والمعنى في تقسيمهم.

ويُشير تمام حسان إلى أن النحاة قد (أحسنوا اختيار المبدأ لكنهم قصروا بعض الشيء عند إجراء التطبيق) ثم قدَّم ملاحظات عن تقسيم النحاة للكلم ورأى أن الاسم عندهم(اشتمل على أمشاج من الكلم بينها اختلاف هام جدا من حيث المبنى إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى لأن المصدر يدل على الحدث، والوصف يدل على موصوف بالحدث، والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب، والظرف يدل على اقتران حدثين وأسماء الأفعال تدل على استعمال إفصاحي إنشائي للغة) وبيَّن أن النحاة ساقوا للحرف تعريفا لا يكفي لحد الحرف، وأنهم لم يدركوا المعنى العام الذي تندرج تحته الأدوات فقال: (إن الحرف لا يدل على معنى في غيره وإنما يدل على علاقة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة فله معنى وظيفي يعرف به ويساق له وينسب إليه).[40] و بيَّن أن النحاة نسبوا المعاني إلى الحروف واستدل على قول ابن مالك:

على للاستعلاء ومعنى في وعن يعني تجاوزا عنى من قد قطن

ويُبدي تمام بعض المفارقات من حيث المبنى فالضمائر لا تقبل التنوين وبعضها لا يقبل النداء ولا تدخل عليها(أل) وإن دخل عليها حرف الجر لم يظهر عليها وكذلك الحال في الظروف وأسماء الأفعال أما بالنسبة إلى للأفعال فقد عدَّ النحاة النواسخ من بين الأفعال وهي ليست متصرفة تصرفا تاما في معظمها وبعضها يأبى علامات الأفعال.[41]

ولقد وضع تمام حسان نموذجه في تقسيم الكلم بإزاء نموذج البصريين فقارن بين عمله وعمل النحاة القدماء في تقسيم الكلم ووضح ذلك بطريقة تمثيلية والفرق هو أن النحاة وضعوا تقسيما شاملا أما تمام فقد فصَّل في تقسيمه استنادا للقيم الخلافية. ويوضح تمام حسان الفرق بين نموذجه ونموذج البصريين من خلال المنهج المعتمد قائلا "النحاة البصريون أشرفوا على أقسام الكلم من أصولهم المجردة تجريدا عقليا بعد أن التزموا بعبارة قالها علي ابن طالب رضي الله عنه (الكلم اسم وفعل وحرف) وطلب إلى أبي الأسود أن ينحو هذا النحو، أما نموذجي فقد بدأ بالاستقراء المنهجي الوصفي المبني على أسس من المعنى وأسس من المبنى وانتهى إلى هذا النموذج المستقل على النحو البصري[42] وبنموذجه هذا المبني على الاستقراء والمتأثر بالمناهج الغربية خرج بملاحظات هي: أن ما سمَّاه النحاة (الاسم) يشمل في الواقع أمشاجا من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر. وإنَّ ما سماه النحاة (الفعل) يبدو أيضا في صورة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر فقد رصدوا للفعل علامات يأباها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال. ولم يدرك النحاة المعنى العام الذي تندرج تحته الأدوات جميعا، وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة فساقوا للحرف تعريفا لا يكفي في حد الحرف خاصة ولا الأداة بعامة.[43]

اعتبر تمام حسان أن النحاة القدماء قد قسموا الكلمات وفق أسس لم يذكروها لنا، واقترحوا التقسيم الثلاثي (اسم وفعل وحرف)، وعندما نظر إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة توصل إلى شيئين: أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم، وأن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا.[44]

وبناءً على هذا اقترح أسسا ينبني عليها تقسيم الكلمات، وشرح طريقة تطبيق كل منها وهي أسس خمسة كالتالي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية ، المعنى الأعم أو معنى الوظيفة، الوظيفة الاجتماعية. وبناء على هذه الأسس التي وضعها قسم الكلمات العربية وفقها إلى أربعة أقسام هي: الاسم والفعل والضمير والأداة.[45]

فتمام ارتضى التقسيم الرباعي الذي ذكره إبراهيم أنيس، لعل تمام حسان أعجب بهذا التقسيم فعرضه في كتابه مناهج البحث في اللغة، ويبدو أن إبراهيم أنيس لم يؤثر "في مهدي المخزومي فحسب بل إنه أثر كذلك في تمام حسان الذي اعتمد في كتابه مناهج البحث في اللغة التقسيم الرباعي الوارد في كتاب من" أسرار اللغة""[46] وهذا قبل أن يعكف على إيراد تقسيمه السباعي الجديد والذي اشتهر به في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها وبهذا أعاد النظر في تقسيمه الرباعي للكلم بعد أن نظر في آراء النحويين القدماء وبيَّن مواطن الخلاف في التقسيم ورتب بعض الكلمات التي رأى بأن النحاة قد أخطأوا في تصنيفها ومواضعها من الأقسام، وهكذا حتى اهتدى إلى تقسيمه الجديد الذي بناه على استخدام المبنى والمعنى (الشكل والوظيفة) معتمدا عليهما معا في تحديد أقسام الكلم، كما قد استفاد من اطلاعه على التراث النحوي وما حوته المصنفات التراثية، وأفاد من المناهج الغربية الحديثة في اللسانيات. ورغم التطابق الذي حصل بين تمام حسان وإبراهيم أنيس إلا أن هناك اختلافا بينهما يكمن في الأسس التي بنوا عليها تقسيمهما.[47]

وفي كتابه اللغة العربية معناها ومبناها أعاد ذكر المقاييس لاستناده على المبنى والمعنى معا بأكثر دقة فذكر:[48]

1- الصورة الاعرابية: ويعني بها اتصاف الوحدات اللغوية بالبناء أو بالإعراب بفروعه .
2- الصيغة الخاصة: ويعني بها تحقق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد.
3- من حيث قابلية الدخول في الجدول: والجداول عنده ثلاثة هي:

-جدول إلصاق: نكشف به ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق، فنعرف ما يلحق بالكلمة من الصدور والأعجاز ذات المعنى الصرفي (morphological scatter) كالحركات الإعرابية، والجرّ والتنوين والإضافة أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة. ويندرج ضمن الإلصاق السين وسوف ولام الأمر والضمائر المتّصلة كلّ في بابه.

-جدول تصريف: كتصريف الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وتصريف الصفة إلى اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة أو تفضيل أو مبالغة.

-جدول اسناد: ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر.

4- الرسم الإملائي: وقد أدرج ضمنه تارة تنويب باب الاسم والصفة وأدرج ضمنه تارة أخرى الضمائر المتصلة لعدم استقلالها في الخط بشكل خاص بها والتصاقها بالكلمات التي تلتصق بها التصاقا يجعلها كالجزء منها.

5- من حيث التصاقها باللواصق: قسم الكلم حسب اتصالها باللواصق أو عدمه وذلك على نحو ما وضّحناه فتفترق أقسام الكلم بأنواع اللواصق التي تقبلها وأنواع اللواصق التي تأباها. وأدرج ضمن اللواصق بالإضافة إلى علامات الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والمضارعة أداة التعريف وضمائر الجرّ المتصلة والتنوين والإضافة.

6- من حيث التضام وعدمه: والمقصود بالتضام "هو تطلب إحدى كلمتين للأخرى في الاستعمال من قبيل تطلب ياء النداء والمنادى وواو القسم والمقسم به والمضاف والمضاف إليه والفعل والفاعل أو المفعول به إن قدم" ويعدّ المؤلف من التضام أيضا دخول قد وسوف ولم ولن ولا الناهية على الفعل ودخول النواسخ وحروف الجرّ والعطف والاستثناء على الضمائر. ويفارق "التضام" مقياس اتصال اللواصق من حيث أن اتصال اللواصق هو ضمّ جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة لا الجمع على نحو ما بين كلمتين.

7- من حيث الرتبة: وهي تفريع على مبدأ التضام وخصصها للرتب المحفوظة مثل ضرورة تقدم الجار على المجرور أو تقدم الموصول على صلته الخ...

أما من حيث المعنى فتندرج ضمنه المقاييس التالية: الدلالة على مسمى وعدمه، والدلالة على حدث وضده، والدلالة على زمن وضده، والدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي والاستفهام والشرط الخ...،والتعليق: ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد (الفاعلية) والنسبة (المفعولية) والنسبة (الإضافة) والتبعية (التوابع).[49]

اقترح تقسيمه الجديد مبنيا على النظر في المبنى والمعنى معا وبأكثر دقة حسب رأيه، ولا يشترط أن يتميز كل قسم عن الآخر في كل هذه المقاييس ونبَّه إلى أنه " ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني. فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا"[50]

وهكذا من كل ما سبق تتضح أقسام الكلم التي ارتضاها تمام حسان، وهو تقسيم جديد أقامه على أساس نظري ومنهجي واضح ، قد أفاده من النظريات الغربية التي تأثر بها، أما الأقسام فهي كالآتي أكثر تفصيلا حسب تصوره:

أوّلا- الاسم: هو أنواع يشمل خمسة أقسام:[51]

1. الاسم المعين: هو الذي يسمّي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق عليه النحاة اسم الجثة، في قول ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

2. اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرَّة واسم الهيئة وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء اللأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.
3. اسم الجنس: ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب وترك ونبق وبجع، واسم الجمع كإبل ونساء.
4. الميميات: مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة, ويستثنى منه المصدر الميمي على الرغم من ابتدائه بالميم الزائدة.
5. الاسم المبهم: طائفة من الأسماء التي لا تدل على معيَّن إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند ارادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرف التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسمّاها غير معين مثل (فوق-تحت-قبل...)

ويبدو أن تقسيمه الجديد مسّ "بصورة غالبة الاسم حيث أخرج من زمرة الاسم عند القدماء أربعة أقسام جديدة هي الصفات، وجعلها قسما قائما بنفسه، والضمائرَ، وأسماءَ الإشارة، والأسماء الموصولة جعلها في قسم منفرد باسم الضمائر، أو الكنائيات، وكذلك اسمَ الفعل، واسمَ الصوت ضمهما إلى قسم خاص بالخوالف، وجعل للظروف قسما مستقلا."[52]

ونقده د بشير بديار في هذا القسم في قوله: " يبدو أن تمام حسان سها حين ذكر أنّ ما يختص به الاسم تضامه مع حروف الجر، بل تشاركه فيه الصفات، والضمائر كلها بما فيها اسم الإشارة واسم الموصول، وكان عليه كذلك أن يقول أدوات الجر حيث لم يجعل للحروف قسما بل سماها أدوات."[53]

ثانيا: الصفة: رأى أن الصفة لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي معى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم مادل على مسمى، ويقسم الصفة إلى خمسة أنواع تندرج ضمنها المشتقات : صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصفة المشبهة، صفة التفضيل.[54]

حيث تختلف كل صفة منها عن الأخريات مبنى ومعنى "فأما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها وأما من حيث المعنى فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أيّ من الصفات السابقة."[55]

وبهذا فالقيم الخلافية المتعلقة بالمعنى والتي تفرق بين صفة وأخرى من الصفات هي: الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف ثم التفضيل في مقابل كل ما عداه من الصفات، كما تدخل الصفات في الجدول الإلصاقي –وهذا ما تشترك فيه مع الاسم- إضافة إلى الجدول التصريفي[56]، وتدل الصفة على الموصوف بالحدث فلا تدل على الحدث وحده كما يدل المصدر ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على مطلق مسمى كما تدل الأسماء فهي بهذا تختلف عن بقية الأقسام أما من حيث الدلالة على الزمن فالصفات "لا تدل دلالة صرفية على الزمن وإنما تُشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد"[57] ومنه يرى تمام وجود جملة وصفية في مقابل الجملتين الاسمية والفعلية

وفي الصفة نقده د بشير بديار، في أن تمام أطلق مصطلح "الصفة"، وهو يعني به الوصف عند القدماء، "وكان الأحرى أن يفرق بين المصطلح الصرفي الذي هو الوصف، والمصطلح الوظيفي الذي هو الصفة أي النعت عند الكوفيين"[58]

ثم إن تمام حسان قد أخطأ حين "ادّعى... (أن الصفات كالأفعال في أنها لا تطابق الفاعل إفرادا وتثنية)، وتمثيله بـ(أقائم المؤمنون الصلاة)، وهذا القول غير صحيح وفيه تجاوز إذ من المعلوم أن النحاة كلهم اتفقوا على المطابقة أي (أقائمون المؤمنون الصلاة؟) بجعل (قائمون) خبرا مقدما، والكوفيون لا يجيزون إلاّ هذا الوجه في حالة مجيء مرفوعه ضميرا منفصلا (أقائمان أنتما)، وأجاز الجمهور عدم المطابقة. أي (أقاَئِم أنتُمَا)."[59] وهذا ما يظهر أن حكم الأستاذ تمام كان واهنا. وأيضا يبدو أن تمام حسان كان مُقلدا للغرب، حينما جعل قسما خاصا بالصفّة. تختلف حسب بعضهم في اللغة العربية، بالمقارنة مع الصفة في اللغات الغربية. ويمكن الإطلاع على ما توصل إليه محمود أحمد نخلة حين قارن بين الصفة في العربية وبين الصفة في الألمانية.[60]

ثالثا- الفعل: عرَّف الفعل من خلال دلالته على أمرين الحدث والزمن[61]

- دلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة
- دلالته على الزمن يأتي على المستوى الصرفي في شكل الصيغة والزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق أي أن الزمن في النحو وظيفة السياق

فميز بين نوعين من الزمن: الزمن الصرفي الذي يرتبط بالفعل مفردا، وزمن نحوي يرتبط بالفعل عند استعماله داخل سياق معيَّن وهي ظاهرة تتوقع على الموقع والقرينة

ثم وضَّح أقسام الفعل(ماض ومضارع وأمر) واختلافها من حيث المبنى ومن حيث المعنى، وبيَّن اقتصار الفعل على وظيفة المسند، ثم أردف على ذكر السمات المميزة للفعل وخصائصه التي عهدناها.

فأخرج من الفعل "عم، وبئس، و"ما أفعَلَ" و"أفعِل به" أي صيغتي التفضيل وأدمجهما في قسم الخالفة، وكذلك الأفعال الناسخة ك(كان) وأخواتها جعلها ضمن الأدوات."[62]

رابعا- الضّمير:[63] دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة (معاني التصريف) التي يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها، والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر. وعليه قسم الضمائر في اللغة العربية إلى : ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة وضمائر الموصول، وهذه الضمائر دلالتها دلالة وظيفية لا معجمية كما تدل الأسماء، ومن حيث التعليق تلعب الضمائر دورا هاما في علاقة الربط ومنه تؤدي إلى تماسك أطراف الجملة.

وأهم ما يلاحظ عن هذا القسم هو "تأثره بتقسيم الأوروبيين، حيث يقابل ضمير الشخص le pronom personnel، ويقابل ضمير الصلة le pronom relatif وضمير الإشارة le pronom démonstratif. ولم يذكر ضمن ضمائر الشخص ضمائر النصب المنفصلة، وهي إيّاي، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكن، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهمن، ولم يذكر ضمير الشأن، وفي أسماء الإشارة نسي هاتيك."[64]

خامسا- الخوالف:[65] هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه. والجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية، وهي تؤدي دور المسند وهذا ما يفسر وضعها في باب الفعل عند النحاة، وهي أربعة أنواع:

1. خالفة الإخالة: هي ما كانت عند النحاة (اسم الفعل) وهي مثل: اسم فعل ماض ك(هيهات)، واسم فعل مضارع ك(وي)، واسم فعل أمر ك (صه)
2. خالفة الصوت: يقصد بها ما سماها النحاة (اسم الصوت) وذلك نحو: هلاً لزجر الخيل وكِخْ للطفل وهج للغنم وبس للقطة... وأيضا يذكر: أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل هأهأ لحكاية الضحك وطاق للضرب وطَق لوقع الحجر...
3. خالفة التعجب: وهي عند النحاة صيغة التعجب : ما أفعل زيدا، وأفعل بزيد.
4. خالفة المدح: ويريد بها المدح والذم وهي ما كانت عند النحاة (فعل المدح والذم) ، ومعناهما عنده الافصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم.

سادسا- الظرف:[66] رأى تمام أن النحاة توسعوا في مفهوم الظرف، لذلك اقتصر هو في مفهومه ورآها مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، وهي قريبة من الضمائر والأدوات, ويمثل لها:

ظروف الزمان: إذ إذا إذاً لما أيَّان متى

ظروف مكان: أين، أنى حيث

ومن هذا التقسم أخرج كلمات عدَّها النحاة ظروفا وما هي بظروف، وهي الأسماء التي تؤدي نحويا وظيفة الظرف أو المفعول فيه وغيرها من الوظائف، ومثَل لها بـ: المصادر(آتيك...)، وصبغتا اسمي الزمان والمكان، وبعض حروف الجر(منذ...)، وبعض ضمائر الاشارة (هنا...)، وبعض الأسماء المبهمة (كم، حين، فوق، بعد، ثلاث،...)، وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر وسحرة وبكرة وضحوة..[67]

سابعا- الأداة: عرَّفها بأنها "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"[68] وقسمها إلى قسمين:

1- الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعنى كحروف الجر والنسخ والعطف إلخ.

2- الأداة المحولة: وذكر ضمنها:

– ظرفية: تستعمل في تعليق جمل الاستفهام والشرط.

- اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة مثل كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط.
- فعلية: لتحويل أفعال تامة إلى أفعال ناقصة مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها؛
- ضميرية: كنقل وتحويل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية...

ويبرز أن التعليق بالأداة هو أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى، فالمعاني التي تؤديها هي من نوع التعبير عن السياق، فهي تؤدي معاني وظيفية لا معجمية.[69]

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه اختار مصطلح الأداة عوضا عن الحرف. وعرّف الأداة بأنها "أشد تأصلا من الضمائر في الرتبة ... وأن رتبة أدوات الجمل جميعا في الصدارة." [70] حيث أدرج في هذا القسم النواسخ؛ لكن "ادعاؤه بأنّ كان وأخواتها وكاد وأخواتها هي أدوات، وهذا يتنافى مع الخصائص التي ارتضاها للأداة... وهذا يتنافى مع كان وبعض أخواتها حيث يجوز تقديم منصوبها أو معمول منصوبها مثل(كان زيد قائما) يجوز (قائما كان زيد)، أو (في الدار كان زيد نائما) وهذا لا يجوز مع الأدوات."[71]

كما أنه لم يتعرض للعلاقة التي تقيمها هذه النواسخ بين المسند والمسند إليه إذا كانت فقط تدل على الزمن، وهو القائل بأن (المعاني التي تؤديها الأدوات جميعا هي نوع من التعبير عن علاقات في السياق). وكذلك لم يذكر أن الأدوات تقبل الدخول في أحد الجداول ، ومعلوم أن كان وأخواتها، وكاد وأخواتها تقبل الدخول في الجداول الثلاثة التي ذكرها.[72] ويرجع السبب "الذي أخرج منه النواسخ الفعلية مثل كان وأخواتها، وكاد، وأخواتها من زمرة الأفعال وجعلها ضمن أدوات هو أن الزمن وحده موجود في هذه النواسخ حسب رأيه فلا يقترن فيها معنى الحدث وهذا الرأي قديم... لا ينطبق إلا على (كان) وبعض أخواتها، دون النواسخ الأخرى مثل (كاد) وأخواتها وهو رأي قديم منذ القرن الثالث هجري."[73]

هذه هي التقسيمات التي ارتضاها تمام حسان بديلا عن التقسيم الثلاثي، وهو تقسيم حسب رأيه يتدارك به أخطاء النحاة ويصلح به مواطن الضعف عندهم . وما سبق ذكره من نقد لبعض أقسام الكلم عند تمام حسان هو فقط أمثلة لانتقادات من مجموعة انتقادات وجهها الأستاذ بشير بديار على تقسيم تمام. وأيضا يمكن إضافة تعليق لتقسيمه، وهو أنه لا يبدو أن تقسيم القدماء خطأ لأن مبدأهم شكلي، فمثلا: الضمير اسم ناقص فلم يأخذ من الخصائص الاسمية إلاّ بعضها. فليس شرطا أن تأخذ الكلمة كل شروط الاسم حتى تكون اسما، فيكفي اشتراكها في بعض الخصائص. وأيضا يبدو أن تمام قد ركز على مبدأ الاختلاف أكثر من مبدأ التشابه في تقسيمه للكلم، فلو ركز على التشابه أكثر لخلُص إلى أقل عدد من الأقسام؛ ولوجد التقسيم الذي أشار إليه القدماء. لكن جاء تقسيمه مُفصلا لأنواع الكلمات العربية. وإن تقسيم تمام حسان ليس جديدا ولم يبتدعه، فقط أشار قبله من النحاة إلى تقسيمات للكلم تخالف الثلاثي، فنجد من قسم الكلم إلى أربعة أقسام، وإلى ثمانية وغيرها.. فقد سبقه كثيرون.

ولهذا تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم لم يبتدعه تمام حسان فقد سبقه إلى هذا التقسيم يعقوب عبد النبي (1941-1942) فقد "ابتدع تقسيما مماثلا، والفارق الوحيد بينهما أن يعقوب عبد النبي اعتد المصدر قسما قائما برأسه في حين اعتده تمام نوعا من الاسم"[74] وينتقده عطا محمد موسى بأنه "ليس من الخطأ أن يتوسع تمام حسان في تقسيم الكلمة إلى هذا العدد من الأنماط، لكن الخطأ أن يَشعر الباحث القارئ أن هذا التقسيم جديد"[75]

ويرى يعقوب عبد النبي أن حصر أنواع الكلم في ثلاثة أقسام هو حصر تعسفي، لذلك أتى بتقسيم جديد توسع فيه، رأى فيه أنه خطوة هامة في إصلاح النحو العربي، والأقسام عنده: الاسم، والضمير، والمصدر، والصفات، والظرف، والفعل، والحرف، وأسماء الأفعال والأصوات. ويَعتبر تقسيمه هذا جديد على النحو لم يقل به أحد من النحاة، كما أنه جاء خضوعا لدلالة الألفاظ العربية، واختلاف تلك الدلالات لأنواع من الكلمات مختلفة.[76] ومن تقسيم يعقوب عبد النبي يظهر "أن تمام حسان لا يستبعد أن يكون اطلع عليه، حيث لا يختلف عنه إلا بزيادة قسم المصدر،... وما يجب التنويه به كون محاولة يعقوب عبد النبي هذه هي ثالث محاولة من الناحية التاريخية بعد أبي جعفر بن صابر وساطع الحصري لاختراق إجماع النحاة القدامى على التقسيم الثلاثي، وثاني محاولة عند النحاة المحدثين بعد ساطع الحصري."[77]

ومن المآخذ على تقسيم تمام حسان: أن هناك اضطرابا حين ذكر الجرّ مرّة في حركة الإعراب، ومرة ذكره في جدول الإلصاق، وكان عليه أن يجعل حركة إعراب ضمن جدول الإلصاق. وأيضا لم يُشر تمام حسان للصيغة التركيبية، واكتفى بذكر صيغة الكلمة فقط كقرينة، كما ادعى أن القدامى إما أنهم غلَّبوا المعنى، وإمَّا أنهم غلَّبوا الشكل بالاستناد إلى قول ابن مالك في أبياته التي فرقت بين أقسام الكلم من حيث المبنى، لكنه لم يتفطن إلى ما ذكره ابن مالك (ومسند للاسم تمييز حصل) وهي تُعد قرينة معنوية عند تمام. وأيضا من الملاحظات التي وُجهت لتقسيم تمام هو ما ذهب إليه محمد الشريف بأن تمام حسان التزم بالثنائية مبنى/ معنى في التمييز بين الأقسام لكنَّه أخلَّ بالتوازن بينهما، وكان إلى جانب المعنى أميل عند التعريف بالأقسام.[78] فالاسم هو "ما يسمى طائفة من المسميات الواقعية في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة وبذلك عرّف دالّ الاسم بمدلوله أي بما يدل عليه في واقع التجربة وذلك شيء معنوي وكان ينبغي له أن يبحث عن سمات بنيوية تميزه عن غيره."[79]

ويبدو تمام حسان غير مخطئ في تعريفه هذا، فالتعريف لا يعني بالضرورة أنه يجب فيه ذكر كل العناصر المكونة له، لكن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها والتي صرح بها محمد الشريف وهو تغليب تمام حسان للمعنى.

سادسا: خاتمة

بالرغم من الانتقادات الموجهة لتقسيم تمام حسان، إلا أن محاولته التي قدَّمها تُعد من أجرأ المحاولات، فتقسيمه الذي اعتمد فيه المبنى والمعنى معا غني في أغلب تفاصيله، وجاء بعد نقده للتقسيم القديم بأنه تقسيم قاصر لا يستوعب كل الكلم، كما أن تقسيمهم لا ينبني على أسس واضحة فأحيانا يراعي المبنى فقط وأحيانا يراعي المعنى فقط، أما تمام جعل من معيار تضافر الشكل والمعنى أساسا في تقسيمه للكلم، وخرج بالتقسيم السباعي، و تقسيم تمام حسان يُعد توسيعا لما جاء به القدماء فهو تقسيم جديد بشيء من التفصيل، كما انتقده بعض اللسانيين بجمعه اعتبارين لا يجتمعان في الدراسة هما المبنى والمعنى؛ كالحاج صالح رأى بأنه خلط بينهما. ويبدو من محاولة تمام أنها دعوة إلى مراعاة المعنى لاهتمامه الشديد به. وما يميز تمام حسان أنه جمع بين التراث والحداثة فكانت آراؤه تستلهم أصالتها من التراث وتستمد معاصرتها من الاتجاهات الحديثة، ما جعله يُضفي على الدرس اللغوي جدّة.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو مصرية، ط6، 1978م.
2. بديار البشير، أقسام الكلمة في اللغة العربية وفي بعض لغات العالم، سلسلة لسان الميزان، الأغواط، المركز الوطني للبحوث الإسلامية والحضارة الأغواط، ط1، العدد 7، 1440هـ-2019م
3. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها, دار الثقافة، 1994م.
4. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دط.
5. تمام حسان، وحدة البنية واختلاف الأنظمة، مجلة مجمع اللغة العربيةن ج57، نوفمبر1985م
6. جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، مجلة الموقف الأدبي-دمشق-: 1982، ع135، 136.
7. ابن الحاجب، كافية، مكتبة البشرى، كراتشي-باكستان، 646هـ.
8. حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م.
9. عبد الحميد السيد، دراسات في السانيات العربية, دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ، 2004م.
10. عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب الجزائر، العدد الأول 196
11. سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، ج1.
12. عز الدين مجدوب، المنوال النحوي قراء لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، كلية الاداب والعلوم الاسانية، سوسة-تونس، ط1، ديسمبر1998،
13. عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: نهاد موسى، جامعة الأردن، كانون الأول 1992م.
14. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، 1980م، ج1.
15. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399، 1979م.
16. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، دط، دت.

17. المبرد، المقتضب،د ط،ج1.
18. محمد صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والوظيفة، حوليات الجامعة التونسية مجلة للبحث العلمي، العدد 17، 1997.
19. مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ-1977.
20. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1406هـ 1985م
21. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ، 1973م.

هوامش وإحالات المقال

1 مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ-1977، ص34،33
2 سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، ج1، ص20.
3 المبرد، المقتضب،د ط، ج1، ص2.
4 ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ، 1973م، ص20.
5 ابن الحاجب، كافية، مكتبة البشرى، كراتشي-باكستان، 646هـ، ص7
6 ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، 1980م، 13/1.
7 الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399، 1979م.
8 تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دط، ص196.
9 نفسه، ص196.
10 عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: نهاد موسى، جامعة الأردن، كانون الأول 1992م ، ص313.
11 نفسه، ص314. وينظر، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، جعفر دك الباب، مجلة الموقف الأدبي-دمشق-: 1982، ع135، 136، ص47
12 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها, دار الثقافة، 1994م، ص10
13 عبد الحميد السيد، دراسات في السانيات العربية, دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ، 2004م، ص75
14 اللغة العربية معناها ومبناها، ص10
15 ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، دط، دت.
16 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص34
17 محمد صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والوظيفة، حوليات الجامعة التونسية مجلة للبحث العلمي، العدد 17، 1997. ص199.
18 اللغة العربية معناها ومبناها، ص9.
19 ينظر: نفسه ، ص16.
20 نفسه، ص18.
21انفسه، ص20.
22 مناهج البحث في اللغة، ص297.
23 اللغة العربية معناها ومبناها، ص29.
24 نفسه، ص343
25 نفسه، ص34
26 ينظر: نفسه، ص38-39
27 عز الدين مجدوب، المنوال النحوي قراء لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، كلية الاداب والعلوم الاسانية، سوسة-تونس، ط1، ديسمبر 1998، ص178.
28 ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص178، نقلا عن: هنري فلايش ص4 من Esquisse d'une historique de la grammaire arabe
29 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو مصرية، ط6، 1978م، ص279.
30 عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب الجزائر، العدد الأول 196، ص77.

31 اللغة العربية معناها ومبناها، ص86

32 تمام حسان، تقديم كتاب أقسام الكلم العربي لمصطفى السقا، ص16.

33 اللغة العربية معناها ومبناها، ص87.

34 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص11 ,12، وينظر: تمام حسان، وحدة البنية واختلاف الأنظمة، ص24,

35 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص87.

36 محمد صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، ص212.

37 اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

38 ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص212.

39 تقديم كتاب أقسام الكلام العربي، ص20

40ينظر: تمام حسان، وحدة البنية واختلاف الأنظمة، مجلة مجمع اللغة العربية، ج57، نوفمبر1985م، ص25

41 نفسه.ص25.

42 نفسه، ص31.

43 ينظر: نفسه، ص31.

44 مناهج البحث في اللغة، ص196.

45 نفسه، ص203.

46 المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص192.

47 ينظر: المنوال النحوي العربي ص193، وينظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ، وينظر: حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م، ص.73

48 اللغة العربية معناها ومبناها، ص 100، 111،106، 121، المنوال النحوي، ص196

49 نفسه، ص90-ص 122. المنوال النحوي، ص198.

50 اللغة العربية معناها ومبناها نفسه، ص90.

51 ينظر: نفسه، ص90-91

52 ينظر: بديار البشير، أقسام الكلمة في اللغة العربية وفي بعض لغات العالم، سلسلة لسان الميزان، الأغواط، كلية الآداب واللغات، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ط1، العدد 7، 1440هـ-2019م ، ص103.

53 نفسه، ص103.

54 اللغة العربية معناها ومبناها، ص98-ص99.

55 نفسه، ص99

56 ينظر: المرجع نفسه، ص101.

57 المرجع نفسه، ص102.

58 أقسام الكلمة في اللغة العربية وفي بعض لغات العالم ، ص104.

59 نفسه، ص104.

60 ينظر: نفسه، ص104،ص 105

61 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص104، 105

62نفسه، ص106

63 نفسه، ص 109، 110.

64أقسام الكلمة في اللغة العربية وفي بعض لغات العالم، ص106

65 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص113-صص116

66 ينظر:نفسه، ص120،119

67 ينظر: نفسه، ص119، 120

68 نفسه، ص123.

69 ينظر: نفسه، ص 123-127

70نفسه، ص125

71أقسام الكلمة في اللغة العربية وفي بعض لغات العام، ص107

72ينظر: نفسه، ص107-ص108

73نفسه، ص109

74 مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص321.

75 نفسه، ص321.

76 ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1406ه 1985م، ص126، ص127.

77 أقسام الكلمة في اللغة العربية وفي بعض لغات العالم، ص125.

78 نفسه، ص117، ص118.

79النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص3221